

الأصول في النحو

ولو سميت رَجُلًا : ذُو لَقَلْنَا : ذَوَا قَد جاءَ لِأَنَّه لا يكونُ اسمٌ على حرفين.
أَحدهما : حرفُ لينٍ لِأَنَّ التنوينَ يذهبُ به فيبقى على حرفٍ فَإِنَّه رَدَدْتُ ما
ذَهَبَ وَأَصْلُهُ فَعَلٌ يَدُلُّكَ على ذلكَ : (ذَوَاتَا أَفنانٍ) و (ذَوَاتِي أَكُلٍ
خَمَطٍ) .

وإِنَّه ما قلتَ : هذا ذُو مالٍ فجئتَ به على حرفين لِأَنَّ الإضافةَ لازمةٌ له
وما نعةٌ مِنَ التنوينِ كما تقولُ : هذا فو زيدٍ ورأيتُ فـ زيدٍ فإذا أفردتَ قلتَ :
هذا فَمُ فاعلم لأنَّ الاسمَ قد يكونُ على حرفين إذا لم يكنْ أَحدهما حرفَ لينٍ كما
تقدمَ مِنَ نحو : يَدٍ ودمٍ وما أَشبهه .

قال : فإذا سميتَ رَجُلًا (بِهِوَ) فَإِنَّ الصوابَ أن تقولَ : هذا هُوَ كما تَرى
فتثقلُ وإن سميتَه (بِغِي) مِنَ قولِكَ : في الدارِ زيدٌ زدتَ على الياءِ ياءً فقلتَ
: هذا في فاعلم .

وإن سميتَه (بلا) زدتَ على الألفِ أَلَفًا ثُمَّ همزتَ لِأَنَّكَ تحركُ الثانيةَ والألفُ
إذا حُرِّكتْ كانتْ همزةً فتقولُ : هذا لاءٌ فاعلم .
وإِنَّه ما كَانَ القياسُ أَنَّ تزيدهُ على كُلِّ حرفٍ مِنَ حروفِ اللينِ ما هَوَ مثلهُ
لِأَنَّ هذه حروف لا دليلَ على تواليها لِأَنَّها لم